اقتصاد

ملتقى رجال الأعمال السوري الإيراني في دمشق

خميس: سورية وإيران خير شريكين متكاملين ولها الأولوية في الإعمار مع الأصدقاء

جهانغيري: إيران مع سورية في الضراء والسراء والآن معها في إعادة الإعمار

هناء غانم- رامز محفوظ
وفاء جديد

افتتح أمس ملتقى الأعمال السوري الإيراني بحضور النائب الأول لرئيس الجمهورية الإسلامية في إيران إسحاق جهانغيري ورئيس مجلس الوزراء عماد خميس وبمشاركة واسعة من رجال الأعمال وممثلي الشركات من البلدين.

ويقيم الملتقى اتحاد غرف التجارة السورية بالتعاون مع غرفة التجارة السورية الإيرانية المشتركة ومجلس الأعمال السوري الإيراني، بهدف تعزيز التعاون بين غرفتي التجارة السورية والإيرانية.

وفي كلمة له خلال افتتاح الملتقى، أكد رئيس مجلس الوزراء عماد خميس أهمية زيارة الوفد الإيراني لتعزيز العلاقات الاقتصادية والسياسية بين البلدين الشقيقين، مشيراً إلى أن البلدين تجمعهما علاقات تاريخية متميزة عن باقي العلاقات بين الدول الأخرى وهذه العلاقة متجذرة عبر عقود نتيجة الرؤية المشتركة والعلاقات التاريخية بين الشعبين، وهذه العلاقات استمرت وظهرت خلال السنوات الثماني التي تعرضت فيها سورية لحرب إرهابية، مشدداً على أهمية التكاتف والتعاون المشترك في التصدي لأكبر حرب إرهابية تعرضت لها سورية.

وأعرب خميس عن شكره العميق للأشقاء في الجمهورية الإسلامية الإيرانية لكل ما قدموه خلال سنوات الحرب على سورية، «وهذا الأمر يحملنا مسؤولية مشتركة لأن نلتقي ونبذل جهوداً في البلدين وإن نكون على مستوى هذه العلاقات التي تجمعنا».

وقال خميس: «سورية وإيران هما خير شريكين متكاملين».

ولفت خميس إلى أنه آن الأوان من خلال هذه اللقاءات المتكررة مع الأشقاء الإيرانيين لحصد نتاج هذا التعاون ووضع رؤى إستراتيجية.

وأوضح أنه استمراراً لما تم البدء به خلال السنوات الماضية سوف نرسم خريطة تطويرية لهذه العلاقات، وسيكون هناك في الأيام والأسابيع والسنوات القادمة تعاون حقيقي نحصد من خلاله نتائج متميزة، مبيناً أن سورية وإيران تجمعهما علاقات في كل المجالات ودائماً كانت هذه العلاقات ظاهرة للعالم أجمع، وراهن الكثير عليها خلال الحرب الأخيرة لكن أصالة هذه العلاقات وتجذّرها عززت التعاون أكثر بين إيران وسورية ليرتقي بالعلاقات الاقتصادية بينهما إلى مستوى كبير.

ونوه خميس بأن سورية وإيران وضعتا أسس العمل المشترك على الصعيد الحكومي للفترة المستقبلية القادمة، واليوم انتقلت المسؤولية لرجال الأعمال، ومن خلال هذا اللقاء علينا أن ننطلق بهذا الملتقى ونخرج بعناوين نرسم من خلالها أفق تعاون في المجال الاقتصادي بين القطاع الخاص في البلدين يوازي تماماً ما تم إنجازه على صعيد العمل الحكومي الرسمي، وأيضاً ليرتقي قريباً إلى مستوى العلاقات السياسية والتنسيق بين البلدين.

وشدد خميس على أن الحكومة السورية جادة لأن تكون العلاقات الاقتصادية بين البلدين هي الأولى في العالم، وإن تكون مثالاً يحتذى به لكل علاقات الدول الاقتصادية، وهذا لا يأتي من طروحات إنما بالجد والعمل، متمنياً من خلال الملتقى أن توضع العناوين المهمة للتعاون، مشيراً إلى أن الأولوية اليوم هي لإعادة إعمار ما دمره الإرهاب في سورية هي للجمهورية الإسلامية الإيرانية وللدول الصديقة التي وقفت إلى جانب الشعب السوري في هذه الحرب، موضحاً بان اليوم يقع على عاتق اتحاد غرف التجارة في سورية وغرفة التجارة في طهران مسؤولية كاملة في ترجمة هذه العلاقات إلى واقع فعلي، والى مزيد من التعاون من خلال التحفيز والتشجيع على البدء فوراً بان يكون في سورية سوق للمنتجات الإيرانية وسوق للمنتجات السورية في إيران، وأن يكون هناك خط دائم بين البلدين لنقل هذه المنتجات بشكل كامل، وأن إحدى خطوات التعاون التي ستكون مستقبلاً هي إنجاز خط بري مباشر بين طهران ودمشق عبر العراق وهذا ما سنعمل عليه، بالإضافة إلى اتفاقيات عديدة تم توقيعها، تضع اللبنة الأساسية للتعاون في القطاع الخاص، مشيراً إلى أن الحكومة سوف تتابع خطوات عمل القطاع الخاص السوري ليكون هناك دائماً تنفيذ لما تم الاتفاق عليه في هذا الملتقى، مشدداً على ضرورة أن يأخذ القطاع الخاص دوره لأنه في كل بلدان العالم يتمتع القطاع الخاص بمرونة أكثر والتي يمكن أن تفسح المجال للمزيد من التعاون.

وختم خميس بدعوة كل الشركات والمستثمرين الإيرانيين الراغبين في الاستثمار أن يأتوا إلى سورية، مؤكداً أن سورية قبل الحرب كانت الأقل تكلفة في الاستثمار، والآن وبعد الحرب ونتيجة الخطوات التي اتخذتها الحكومة من تشريعات وإجراءات أصبحت أكثر خصوبة للاستثمار.

من جانبه أكد النائب الأول لرئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية إسحاق جهانغيري أن هذه الزيارة بداية لتعزيز وتوسيع العلاقات الاقتصادية بين البلدين، مشيراً إلى أن أمن المنطقة بشكل عام هو أمن يمتزج بأمن العالم أجمع، مبيناً أنه يتوجب على الأوروبيين والغرب بشكل عام والأميركيين بشكل خاص أن يقدروا هذه المجهودات وهذه المقاومة والصمود الكبير للشعب السوري والحكومة السورية.

ولفت إلى انه بالأمس القريب كان لدى الجانبين اجتماعات للجنة العليا المشتركة بين البلدين وقد تم توقيع اتفاقيات عدة، مبيناً أن مثل هذه الاجتماعات والزيارات تحمل في طياتها رسالة مهمة وواضحة، وخاصة إلى رجال الأعمال والنشطاء الاقتصاديين، تفيد بأن سورية دخلت مرحلة جديدة وهي إعادة الإعمار، ومن الواضح أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية كانت تقف إلى جانب الشعب والحكومة السورية في السراء والضراء والظروف الصعبة، واليوم تقف إلى جانب سورية في مرحلة إعادة إعمار ما دمره الإرهاب، منوهاً بأن أي نشاط اقتصادي يحصل عبر التعاملات المصرفية حيث تكمن الأهمية بنقل الأموال بسلاسة بين المصارف، وكذلك العوائد التي يحصل عليها التجار، ويجب ألا يكون لديهم أي هموم في هذا المجال، مشيراً إلى انه على ثقة تامة بأن يطمئننا القطاع الخاص أن النظام المصرفي يعمل على قدم وساق لتسهيل الأمور للاستثمارات لهذا القطاع.

مفاوضات وتسهيلات

من جهته أكد رئيس اتحاد غرف التجارة السورية غسان القلاع أن سورية انتصرت بفضل قيادتها الواعدة الحكيمة وتضحيات الجيش والشعب وبمساندة حلفائها، وفي مقدمتهم الجمهورية الإسلامية الإيرانية، مبيناً أن الاتحاد ممثلا عن القطاع الخاص في سورية يأمل بأن تساهم هذه اللقاءات في تبادل الخبرات والتجارب، وفي إزالة العقبات التي تحول دون توسع دائرة التبادل التجاري بين البلدين ما يسهم في خدمة مصالح البلدين.

وشدد القلاع على أهمية تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية والارتقاء بها إلى مستوى العلاقات السياسية، مبيناً أن هذا ليس مطلب غرفة التجارة فحسب وإنما هو مطلب شعبي ينبع من رغبة مشتركة لتعزيز التعاون في جميع المجالات.

ولفت إلى أن غرف التجارة السورية تتطلع إلى المضي قدماً في تنفيذ اتفاقيات التعاون وتوقيع العقود الاقتصادية في مجالات عدة منها البنى التحتية والكهرباء والصحة والمواد الغذائية والقطاع المالي والمصرفي.

وأكد أن هذا اللقاء سوف يساعد رجال الأعمال من الجانبين على التواصل فيما بينهم بما يساهم في تعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية، مرحباً بمشاركة الأصدقاء الإيرانيين من رجال أعمال وصناعيين ووقوفهم إلى جانب سورية في إطار المشاريع الاستثمارية المشتركة، داعياً الشركات الإيرانية إلى المشاركة في مرحلة إعادة الإعمار بما يعود بالمنفعة على شعبي البلدين الصديقين.

إلى ذلك أكد رئيس غرفة التجارة والصناعة الإيرانية غلام حسين الشافعي أن الإرادة القوية ساهمت في تطوير العلاقات الاقتصادية بين سورية وإيران، وأنه نظراً للانتصارات الكبيرة للشعب السوري في الآونة الأخيرة وصلنا إلى مرحلة جديدة واعدة نقطة البدء فيها تفعيل علاقات اقتصادية ثنائية بين القطاع الخاص السوري والإيراني، مبيناً أن العلاقات بين سورية وإيران هي علاقات تاريخية متينة ومستمرة، وبالرغم من تأثر العلاقة الاقتصادية بين القطاع الخاص في البلدين في الفترة الأخيرة نتيجة الحرب التي مرت فيها سورية إلا أنه اليوم سيكون هناك آفاق واعدة في العلاقات بين البلدين، مشيراً إلى أن تم إجراء مفاوضات مثمرة لتوسيع العلاقات الاقتصادية ومن المتوقع في المراحل المقبلة انجاز تسهيلات في العلاقات الاقتصادية بين البلدين وضمن جدول زمني محدد منها مساهمة الشركات الإيرانية في إعادة إعمار سورية، مؤكداً الدور المهم والفاعل للقطاع الخاص في ذلك وأن إيران مستعدة لتوفير كافة احتياجات سورية من السلع والخدمات.

حمشو لـ«الوطن»: للقطاع الخاص السوري دور مهم في تنمية العلاقة بين سورية وإيران والمساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني

صرح أمين سر اتحاد غرف التجارة السورية محمد حمشو لـ«الوطن» أن مرحلة الإعمار في سورية قد بدأت، وعلى الاتحاد واجبات مع الدول التي ساعدت سورية بتشجيع القطاع الخاص وبناء العلاقات المشتركة بين القطاع الخاص في هذه الدول، لافتاً إلى توقيع اتفاقيات من شأنها تطوير العمل الاستثماري في سورية وتعزيز التعاون التجاري من خلال ميزان تجاري عادل.

وأكد حمشو أن إطلاق الغرفة السورية الإيرانية المشتركة يعني تعزيز العلاقة بين القطاع الخاص في البلدين،وتم التوقيع على النظام الداخلي للغرفة مبيناً أن مساهمة القطاع الخاص في الدول دائماً لا تقل عن ٦٠ وحتى ٦٥٪ بالتنمية الاقتصادية، ولدى القطاع الخاص السوري دور مهم في تنمية العلاقة بين البلدين والمساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني من خلال الاتفاقيات التي يقيمها مع الدول الصديقة.

من جهته صرّح مدير هيئة المنافسة ومنع الاحتكار شفيق العزب لـ«الوطن» بأنه تم الاتفاق مع الجانب الإيراني على التعامل بالعملة المحلية الإيرانية والسورية لتسهيل التبادل التجاري بين البلدين، إضافة إلى فتح معبر من إيران إلى العراق إلى سورية إلى لبنان لتسهيل مرور البضائع هروباً من العقوبات المفروضة على سورية وإيران، إلى جانب إنشاء غرفة تجارة مشتركة بين البلدين.

وعن مجالات التعاون بين البلدين لفت إلى حاجة سورية للمواد الغذائية ومواد إعادة الإعمار المتوافرة في إيران إضافة إلى المشتقات النفطية، وأشار إلى أن القطاع الخاص هو النافذة المشتركة بين البلدين لتحقيق تبادل تجاري مثمر.

إلى ذلك أكد نائب رئيس غرفة تجارة دمشق عمار البردان لـ«الوطن» وجوب أن ترتقي العلاقات الاقتصادية بين سورية وإيران إلى مستوى العلاقات السياسية لأن العلاقات التجارية والميزان التجاري ضعيف جداً ويجب أن يكون أقوى من ذلك.

ولفت إلى أن أهم الطروحات من غرف التجارة السورية تتمثل في التبادل المصرفي لأن هناك مشكلة كبيرة جداً في تبادل العلاقات وضعف التبادل المصرفي ويتم العمل على هذا الأمر حالياً بهدف تذليل هذه المشكلات.

ومن الأفضل إنشاء بنك مشترك وبيت مالي مشترك يسهل التبادل التجاري، مشيراً إلى أن المعوقات تتمثل في النقل والمعاملات البنكية، ومؤكداً وجود معاهدة مسبقة مع إيران بخصوص التبادلات الجمركية وتخفيض جمركي للبضائع الإيرانية في سورية.

ومن الجانب الإيراني، صرّح المدير العام لغرفة التجارة والصناعة والزراعة والمناجم لـ«الوطن» بأن العلاقات التجارية بين البلدين في مستوى عال وكذلك هو الأمر للعلاقات السياسية، لافتاً إلى أن إيران تستطيع مساعدة سورية في إعادة الإعمار ومساعدتها كذلك في المجالات الاقتصادية، مشيراً إلى أنه تم أمس توقيع شراء مبنى في مركز مدينة دمشق لبناء سوق تجارية من جانب غرفة التجارة والصناعة والزراعة والمناجم الإيرانية، مبيناً أن الفعاليات الاقتصادية والتجارية والصناعية الإيرانية ستأتي للمشاركة ومساعدة الطرف السوري في بناء العلاقات الكثيرة في مختلف المجالات، مؤكداً أن التعاون سيشمل المجالات كافة كالطاقة والتجارة وغيرها.

من جهته أكد رئيس غرفة سنندج للسياحة في إيران محمد نجيب أداك لـ«الوطن» أن مستقبل العلاقات الاقتصادية بين البلدين هو مستقبل مشرق، مشيراً إلى أنه مع وجود إرادة سياسية لتعزيز وتطوير العلاقات البينية فإن رجال الأعمال وممثلي القطاع الخاص الإيراني يريدون تطوير هذه العلاقة الأمر الذي يوحي باستقرار مستقبل العلاقات الاقتصادية بين البلدين.

ولفت إلى أنه وبعد مشاهدة الدمار الذي خلفته المجموعات الإرهابية على مختلف المناطق السورية فإن إيران ستضع خبراتها وإمكانياتها الواسعة تحت تصرف الدولة السورية وستلبي حاجتها في هذا الأمر وهذه فرصة سانحة للدخول فيها.

وأشار إلى جاهزية القطاع الخاص وإلى بدء العمل منذ هذا اليوم إذا وافقت سورية على هذا التعاون.

١٩,٩ مليون دولار قيمة إجازات الاستيراد الممنوحة كل صباح في ٢٠١٨

صالح حميدي

ارتفعت قيم إجازات وموافقات الاستيراد خلال السنوات الأربع المنقضية من ٢,٧ مليار يورو في العام ٢٠١٥، بوسطي يومي تقريبي ٧,٣٥ ملايين يورو (نحو ٨ ملايين دولار)، إلى نحو ٦,٢ مليارات يورو خلال العام ٢٠١٨، بوسطي يومي تقريبي ١٧ مليون يورو (ما يزيد على ١٩,٩ مليون دولار يومياً)، أي أن الوسطي اليومي ارتفع نحو ١٤٩٪، والسبب الرئيس هو التضخم وانخفاض قيمة العملة المحلية وازدياد الطلب على مدخلات الإنتاج مع بدء تشغيل المعامل.

وبحسب تقرير لوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية (حصلت «الوطن» على نسخة منه) فقد تراوح عدد طلبات موافقات وإجازات الاستيراد بين ١٩,٤ و٢٢,١ ألف طلب.

واللافت كذلك وخلال الفترة ذاتها انخفاض كميات الاستيراد من منطقة التجارة العربية الحرة من ٤,١ آلاف موافقة للعام ٢٠١٥ إلى ٢,٨ آلاف موافقة للعام ٢٠١٨، إلا أنها في الوقت ذاته سجلت ارتفاعا في القيمة من ٢٧٠ مليون يورو إلى ٩٥٧ مليون يورو.

على حين ارتفع حجم إجازات الاستيراد من الدول الأجنبية بالعدد والقيمة خلال الفترة نفسها من ٢,١ إلى ٥,٢ مليارات يورو، وبالكمية من ١٥,٣ ألف طلب إلى ١٨,٨ طلب إجازة.

هذا وارتفعت حصة مستلزمات قطاع الصناعة خلال الفترة ذاتها من ١,٦ إلى ٤,٢ ملايين يورو نتيجة إعطاء الأولوية للمواد الداخلة في العمليات الإنتاجية ودعم الصناعيين، وأظهر التقرير حفاظ مستلزمات قطاع الإنتاج الزراعي على حصة بنسبة ١٢ بالمئة من إجمالي طلبات وموافقات الاستيراد للسنوات الأربع المنقضية.

وبين تقلص حصة المواد الغذائية من إجمالي الإجازات من ١٨ بالمئة إلى ١٠ بالمئة إلا أنها ارتفعت بالقيمة من ٤٦٩ مليون يورو إلى ٦٣٣ مليون يورو، وعزت الاقتصاد هذا التقلص إلى دخول أعداد متزايدة من المنشآت للصناعات الغذائية منذ العام ٢٠١٥ حتى اللحظة.

وانخفض حجم الاستيراد من الأدوية والأجهزة الطبية والتقنية والآليات الثقيلة من إجمالي إجازات الاستيراد من نسبة ١٢ بالمئة إلى نسبة ٩ بالمئة بينما ارتفع بالقيمة من ٣٠٨ ملايين يورو إلى ٥٩٠ مليون يورو.

وذكرت وزارة الاقتصاد في تقريرها أنها سعت لإدارة ملف التجارة الخارجية واضعة ضمن أولوياتها تأمين السوق المحلية من السلع الغذائية الأساسية والمواد الأولية للصناعة وحماية المنتج الوطني الصناعي والزراعي والحفاظ على موارد القطع الأجنبي وتكريس استقرار سعر الصرف.

وأكدت الوزارة أنها وبعد إصدار الدليل التطبيقي الالكتروني بتاريخ ٢٠١٨/٦/١٢ تمكنت من تحقيق العدالة بين المستوردين وأفسحت المجال للمنافسة ومنعت الاحتكار للسلع وساهمت في الحد من معاناة الصناعيين في الحصول على مستلزمات الإنتاج بعد السماح للتجار أيضاً باستيراد هذه المستلزمات وتأمينها للصناعيين غير القادرين على الاستيراد.

وبينت أنها بهذه السياسة الاقتصادية تمكنت من تحقيق تطور ملحوظ في بعض الصناعات المحلية وخاصة منها الألبسة والأقمشة وبعض الصناعات الكيميائية والمعدنية والغذائية وتغطية احتياجات السوق المحلية منها وتصدير الفائض وخاصة الزراعية .

وتتوقع وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية زيادة في نشاط وعمل المنشآت الصناعية والإنتاج الزراعي بعد فتح معبر نصيب الحدودي والسعي بالتوازي لفتح المعابر مع العراق على اعتبار أن تصدير هذه المواد قبل فتح المعابر كان يعاني من المنافسة في الأسواق الخارجية بسبب ارتفاع كلفة الشحن عن طريق البر والجو.

وضع حجر الأساس لمشروع محطة توليد الكهرباء في اللاذقية

➤ أردكانيان لـ«الوطن»: المشروع باكورة عمل الجمهورية الإسلامية الإيرانية مع سورية في مجال الطاقة

➤ خربوطلي: سيساهم في تحسين واستقرار المنظومة الكهربائية بشكل عام

اللاذقية- عبير سمير محمود

أكد وزير الطاقة الإيراني رضا أردكانيان لـ«الوطن»، أن مشروع محطة توليد الكهرباء في اللاذقية أحد المشروعات المهمة التي تنفذها إيران مع سورية، وهي بمنزلة رسالة واضحة للذين تآمروا على شعبينا والذي تجلى في هذه الحرب الإرهابية على سورية، أن شعبينا يحبان السلام ودافعا عن مصالحهما وعن السلام الذي يجب أن يعم أرجاء المعمورة، مؤكداً أننا لن نألو جهداً في دعم البلد الصديق والشقيق سورية إعادة الإعمار.

وخلال مشاركته في وضع حجر الأساس لمشروع محطة توليد الكهرباء في اللاذقية، أكد أردكانيان، أن هذا المشروع هو باكورة عمل الجمهورية الإسلامية الإيرانية مع سورية في مجال الطاقة، مبيناً أن الشركات الهندسية جاهزة للقيام بمشروعات أخرى حسب ما تم التوقيع عليه من اتفاق طويل الأمد اقتصادياً وإستراتيجياً بين البلدين.

وشدد أردكانيان، على جهوزية إيران لتنفيذ المشروعات التنموية كافة في مرحلة إعادة إعمار سورية، كما دعمت ووقفت إلى جانب الشعب والحكومة السورية في الحرب على الإرهاب.

ولفت وزير الطاقة الإيراني إلى أن سورية قد تخطت هذه الحرب بنجاح، مضيفاً: إن سورية حققت النصر، وستكون المشروعات التنموية العمرانية في مجال الكهرباء أولوية المشروعات بين البلدين.

وبيّن وزير الكهرباء محمد زهير خربوطلي أن المشروع عبارة عن دارة مركبة صديقة للبيئة، بمجموعتين غازيتين ومجموعة بخارية بمجموع استطاع ٥٢٦ ميغا واط وبتكلفة ٤١١ مليون يورو على أرض مساحتها ٤٠٠ دونم.

مضيفاً: إن مدة تنفيذ المشروع ٣ سنوات، تسلم وتوضع بالخدمة على ثلاث مراحل، الأولى هي المجموعة الغازية وستوضع بالخدمة خلال ١٨ شهراً والغازية الثانية خلال ٢٤ شهراً والبخارية الثالثة خلال ٣٤ شهراً ، وذلك بالتزامن مع خط الغاز المغذي للمشروع بطول ٧٠ كيلو متراً.

وفي رده على سؤال «الوطن»، أكد خربوطلي أهمية مشروع محطة التوليد، مبيناً أن المشروع إستراتيجي سيساهم في تحسين واستقرار المنظومة الكهربائية بشكل عام، والمنطقة الساحلية بشكل خاص، مضيفاً: إن هناك اتفاقيات عدة تم توقيعها مع أصدقائنا الإيرانيين، ومنها إعادة إصلاح المجموعتين الأولى والخامسة في محطة توليد حلب، باستطاعة ٤٢٥ ميغاواط، بحوالي ٦٠ مليار ليرة سوريّة، ومشروع توسيع المجموعة الغازية في بانياس من ٣٤ إلى ٣٨ ميغاواط وتحويلها من مازوت إلى غاز بتكلفة ٨ ملايين يورو، وتأمين القطع التبديلية لتوسع جندر للمجموعتين الخامسة والسادسة باستطاعة ٤٠٠ ميغاواط وتكلفة تصل إلى ٤,٤ ملايين يورو.

ولفت وزير الكهرباء السوري إلى أن هذا المشروع يأتي كثمرة للتعاون الثنائي الإستراتيجي المهم بين الجانبين السوري والإيراني، مبيناً انه ستبدأ شركة مبنا الإيرانية بتنفيذ مشروع محطة التوليد في اللاذقية، وتوسع محطة توليد حلب.

وأكد خربوطلي أن هذا المشروع يؤكد حرص القيادة على تأمين الخدمات الأساسية للمواطن السوري وفي مقدمتها الكهرباء، مشيراً إلى أنها كباقي الخدمات في مناحي الحياة من مشتقات نفطية ومواد وسلع أساسية أخرى.

من جهته أكد مدير فرع شركة الكهرباء في اللاذقية نزيه معروف لـ«الوطن»، على أن هذا المشروع يعد إنجازاً تاريخياً للمحافظة، مبيناً أنه لولا هذه المحطة فلن تستطيع اللاذقية تأمين الطاقة ٢٤/ ٢٤ ساعة.

ولفت معروف إلى أن محطة التوليد التي ستنفذ جنوب شرق سد ١٦ تشرين، ستدخل المرحلة الأولى منها في الخدمة مباشرة عام ٢٠٢٠ ، باستطاعة ١٨٧ ميغاواط ، ما سيؤدي إلى تحسين واقع الكهرباء في اللاذقية، ومع دخولها بالخدمة بشكل كامل خلال ٣ سنوات سيتم الانتهاء من نظام التقنين الكهربائي في المحافظة.

وأشار مدير كهرباء اللاذقية إلى الاتفاق مع الجانب الإيراني على توسيع المحطة إلى مجموعة مماثلة حتى تصل إلى ١٠٥٠ ميغاواط لتغطي حاجة المنطقة الساحلية بالكامل وتكون قيمة مضافة للشبكة الكهربائية السورية في المحافظات الأخرى كافة.